35/2016

مشـــروع قانـــون

يتعلق بالترخيص للدولة التونسية للاكتتاب في الترفيع العام والانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير

فصل وحيد :

يرخص لوزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي القائم في حق الدولة لاكتتاب 974 حصة للترفيع في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 7 049 909.40 دولار أمريكي منها 357 حصة عامة بقيمة 2 584 001.70 دولار أمريكي و617 حصة انتقائية بقيمة 4 465 907.70 دولار أمريكي.

35/2016
مجلس نواب الشعب
الواردات
03 جوان 2016
رمز الإدارة...../عـــدد

شرح الأسباب

(مشـــروع قانون يتعلّق بالترخيص للدولة التونسية للاكتتاب في الترفيع العام والانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير)

في إطار الحرص على الترفيع من حجم الاستثمارات والنهوض بقطاع التنمية بالبلاد، دأبت تونس على الرفع من قدرتها على تمويل ودعم المشاريع التنموية وذلك من خلال تعزيز علاقتها مع المؤسسات المالية الدولية لاسيما منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويمثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير أحد أهمّ المؤسسات المالية العالمية التي تأسّست سنة **1944** مقرّه بواشنطن ويضمّ **188** دولة عضو من بينها تونس.

يقدّم هذا البنك قروض ومساعدات فنية للبلدان متوسطة الدخل وذلك قصد الحدّ من نسبة الفقر وتعزيز النموّ الاقتصادي والنهوض بالتنمية وتحقيق الازدهار على جميع المستويات داخل هذه البلدان.

وحرصا على تعزيز حق التصويت ودعم مشاركة الدول الأعضاء خاصّة منها التي تمرّ بمرحلة إنتقالية، وافق مجلس محافظي البنك الدولي للإنشاء والتعمير على اكتتاب حصص في الترفيع في رأس مال البنك وذلك وفقا لقراريْ مجلس محافظي البنك عدد **612** الصادر في **20 جويلية 2010** والمتعلق بالترفيع الانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والقرار عدد **613** الصادر في **16 مارس 2011** والمتعلّق بالترفيع العامّ في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويخصّ هذا الترفيع كلّ الدّول الأعضاء التي بإمكانها أن تساهم في هذه العملية على مدى 4 سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة على القراريْن المذكورين الصادر بتاريخ 16 مارس 2011.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ مساهمة تونس في هذا الترفيع ستكون وفقا لما يلي:

- 617 حصّة انتقائيّة تكتتب بنسبة 6% بقيمة 4 465 907.70 دولار أمريكي.
- 357 حصّة عامّة تكتتب بنسبة 6% أي ما يعادل 2 584 001.70 دولار أمريكي.

ولكن استنادا على الإمكانية المتاحة لكلّ دولة عضو للتمديد في المدّة المذكورة أعلاه إلى غاية مارس 2017 ونظرا لمحدودية موارد ميزانية الدولة، تمّ بتاريخ 6 مارس 2015 توجيه طلب رسمي للبنك الدولي في الغرض تطلب من خلاله الدولة التونسية التمديد في أجل الاكتتاب في الترفيع العامّ والانتقائي في رأس مال البنك إلى **16 مارس 2017**.

ستمكّن هذه المساهمة في الترفيع الانتقائي والعامّ في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير من رفع حق تونس في التصويت من 0.06% إلى 0.16% وتعزيز ترتيبها مقارنة ببقية الدول الأعضاء.

كما سيمكّن هذا الترفيع من تعزيز الموارد الماليّة للبنك الدولي وتوفير مبالغ سنوية أهمّ للدول الأعضاء من بينها تونس وذلك قصد تمويل عدد أكبر من المشاريع.

هذا وقد أفادت وزارة المالية بالموافقة على هذه المساهمة وذلك من خلال تخصيص اعتماد إضافي بميزانية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بـــــــ 8.932 مليون دينار بعنوان سنة 2016 لتغطية المساهمة في الترفيع الانتقائي والموافقة على إدراج المساهمة في الترفيع العامّ المقدرة بـــــــ 5.095 مليون دينار ضمن ميزانية الوزارة لسنة 2017.

في هذا الإطار يندرج مشروع القانون المصاحب والمتعلق بالترخيص للدولة التونسية للاكتتاب في الترفيع العامّ والانتقائي في رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المصاحب.